



في ندوة للمركز العراقي للاصلاح الاقتصادي

قانون الاستثمار المنتظر وملاءمته البيئة العراقية

د. عبد الحسين العنبيكي: تركنا قضية ملكية الارض للبرلمان



الاستثمار في القطاع النفطي المدخل للاستثمارات الاجنبية في العراق

(٢-٢)

بغداد / الصدا

معه مستثمر وطني بما يعطي دعماً عملياً لكفاءة الاستثمارات الوطنية. فيما اشار الى اعتماد هيئة الاستثمار ضمانات اكيدة عن جدارة المستثمرين بحيث تطلب الهيئة معلومات وافية وموثقة عن المستثمرين والشركات المتقدمة للمشاريع الاستثمارية المقترحة. اعقبه السيد حسن عباس الذي عبر عن اولوية البحوث والدراسات الموضوعية في تحديد مسارات الاستثمار بكل جوانبه بما يحقق التوازن الامني مع الجدوى الاقتصادية، مؤكداً ان العمل البحثي الرصين هو الذي يحدد مسارات الاستثمار الضروري أو الكمالي، الاجنبي أو المحلي، الشامل أو الجزئي.

ام السيد رشيد الظالمي فقد اثار موضوع استعاب البيئة والمجتمع الفعاليات الاستثمارية، مؤكداً دراسة متأنية لواقع العامل والمستثمر وكل اطراف العملية الاستثمارية واثارها الى مسؤولية القانون والسلطات المعنية عن حماية المستثمر ومصالحه من الطبقة العاملة حين طفت ذرائع مختلفة تشكل عبئاً على المستثمر وموقفاً للاستثمار عموماً.

قانون الاستثمار يناقش

بعد عملة البرلمان

وكثيراً ما كان الدكتور كمال البصري رئيس المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي يذكر المشاركين بان كل طروحاتهم ستنتقل الى الجهات الحكومية والبرلمان، لكن الدكتورة عامرة البداوي عضوة مجلس النواب، وعضوة اللجنة الاقتصادية فيه فاجأت المشاركين بانها ستعطي الدكتور البصري من اعباء نقل طروحات المشاركين لانها حضرت لكي تنقل تصوراتهم، حيث تنهت مع زملائها في البرلمان مناقشة مشروع القانون بعد العطلة، أي في ايلول القادم وتجادت الحديث مع بعض الحاضرين عن اولوية اقرار القانون بما يخدم مسيرة الاقتصاد العراقي واستئناف مسيرة البناء والاعمار واعريت عن سعادتها بعقد هذه الندوة واستعداد اعضاء البرلمان للاستفادة من المعنيين بالشأن الاقتصادي بشتى اختصاصاتهم لتدعيم تصوراتهم عن القانون المقترح اولويات توجهاته.

ترجمته الى واقع وأشار الى استطلاع الآراء في توجهات القانون المقترح باعتباره وسيلة امينة لضمان سلامته.

الطريقة الابوية في طرم القانون

السيد امير العطار امين سر جمعية الاقتصاديين، حمل مجموعة من الملاحظات على متن مشروع القانون، فقد اشار اولاً الى الصيغة التقليدية الابوية في طرح القوانين، وعدها صيغة مستهلكة، حيث انطلق القانون بتفكير سلطوي، كما دعا الى التوجيه نحو تنسيق عام بين القوانين المحلية في الإقليم والقانون المركزي، مستشهداً بأولية التملك كردستان الذي لا يتفق اطلاقاً مع القانون المركزي، ثم اثار موضوعاً اكد اهميته في انجاح العملية الاستثمارية بما يعزز المصالح الاقتصادية الوطنية وينمي فعاليتها حين دعا الى تضمين القانون مادة توفر تسهيلات أكثر للمستثمر الاجنبي اذا تشارك

قناعات ثابتة بأن العراق سيستوعب البطالة فيه ويحتاج عمالة مستوردة

القانون صيغ بتفكير سلطوي

قطاعنا الخاص كسبح، وهو يحتاج للدعم والمساندة والاستنهاض، واود ان اعرب لكم عن قناعاتي الراسخة بان حركة البناء والاعمار اذا ما انطلقت فعلاً ستكون قادرين على تشغيل الجموع العاطلة بل سنحتاج الى أيد عاملة من الخارج وكما سبق ان استقدمنا العمالة المصرية بالأمس القريب.

واضاف: لكنني اقول بصراحة ان قراءتنا للقانون توحى باننا خائفون من مشاريع الاستثمار، ان علينا ان نستقبل القانون بما يستحقه بحيث ينبغي ان لا يكون القانون مفروضاً علينا.

اما السيد صلاح الحديدي فقد انطلق في تقويمه مشروع القانون ان ليس العبرة في اصداره لكن في

ثروات أخرى مكتشفه أو غير مكتشفه، فتم التوافق على ان ما عرف من تملك الأرض في العالم اجمع انه يجدد بملكية ما فوق الأرض حصراً.

لم نكنو بالصالح المغلقة كان ناجي الوائلي من بين اصحاب المشاريع الصناعية التي فرض عليها الواقع المتردي ان تغلق ابوابها، لذلك كان يستفسر باستمرار، وما هو الموقف من تلك المشاريع، نعم نحن سعداء بالتفكير بإنشاء مشاريع جديدة وجذب استثمارات وطنية ودولية لاستئناف مسيرة التنمية بالعراق من جديد، لكن ليس من الواجب التفكير بمصير من اضطروا لغلق ابواب مصانعهم.

واكد بقوله: يجب ان نتذكر بان

الضراع القانوني، لكنه رد على من قارن بين اصرار النص القانوني على ايجار ارض المشروع لفترة محددة وما ينبغي ان تكون عليه مشاريع الاسكان وما تم التعارف عليه في ان تكون ارض المشروع ملكاً للمستثمر، لأنه سيحول الملكية فيما بعد لمن يقطن الوحدات السكنية من المواطنين بقوله:

لقد تركنا موضع ملكية الأرض للبرلمان، لكنني مع تثبیت حالة التملك في اطار المشاريع الاسكانية. ورداً على تخوف البعض مما قد يطرأ من واقع جديد إذا ما تبين ان في باطن الأرض ثروة نفطية أو معدنية حيث تعارضنا على ان العراق يطوف على بحيرة من النفط ا

مع تواصل فعاليات الندوة التي نظمتها المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي حول مشروع قانون الاستثمار الذي يستعد مجلس النواب للنظر في التعاطي معه، كان حشد الاقتصاديين الحاضرين فعالية المناقشة متحمساً للوصول الى خطوط عريضة تجمهم ليكون مشروع القانون ملبياً طموحاتهم بثوابت تعجل في إرساء نظم وسلوكيات تفعل الواقع الاقتصادي وتنهض بقنواته المختلفة بعد السبات الذي فرض على تواصله.

كان الدكتور عبد الحسين العنبيكي المستشار في مجلس الوزراء واحد المعنيين باعداد مشروع القانون، متحمساً لا في الدفاع عن الأفكار التي تضمنها المشروع، بل في الحث على مطالبات تجعل القانون اكثر استيعاباً للواقع ومرونة على تلبية المتغيرات.

كان مهوساً بأولويات ايجاد البيئة الملائمة للاستثمار، مثلما كان يردد باستمرار أهمية حل موضوع

الدينار العراقي في البورصة العالمية

الدولة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

في الهم الاقتصادي

أوقفوا التداول في سوق الأوراق

(٢-٤)

حسام الساموك

حين نتعرض لواقع التداولات في حلبة سوق الأوراق المالية لا يمكن ان نضع حقيقتين يتنزع بهما الكثيرون كعمود دائم للاداء الرصين.

الأولى: تردى الواقع الاقتصادي وانعكاساته على اداء الشركات المنضوية في السوق مما شل فعاليتها وعرقل انتاجها وخلخل تواصلها اصلاً.

الثانية: تخلف الآليات وربما بدائيتها بما جعل عمل معظم اقسام السوق يتسم بالاداء اليدوي المتخلف.

لكن كلا هذين المعوقين لا يلغى امكانية تبني سياسات ومبادرات وتوجهات تتفق ومتطلبات الشفافية والرصانة وتجنب الاداء الملتوي أو حتى مجرد التفكير بالتعاطي مع مفرداته.

لقد كان امام مجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية ان يختار بين امرين لا ثالث لهما.

ان يغلب المصلحة العامة للبلد ولعموم المليونين مستثمر من اصحاب اسهم الشركات المنضوية في تداولات السوق بعدما فرضت مرحلة تدهور اسعار الاسهم نفسها منذ عام وياتي لا توازي الحدود الدنيا لقيمتها ليحد من حالة التدهور المتصاعدة ويباشر بوسائل علاجية قد تفلح في اعطاء جرعات تقوية تعيد كفتي الميزان الى وضعها الطبيعي.

أو ان تمنعه مصالح الإثراء غير المشروع من اداء دوره بتواصل التداول وانكفاءات اسعار الاسهم دون قيمتها السوقية لأنه ما يهم الوسطاء بوصفهم الجهاز الذي منحه (قانون بريمر) خطوة التلاعب بمقدرات (خلق الله) ان يجنوا رباحهم على حساب خسائر الجموع. وهذا ما حصل بالفعل.

لم يكن تدهور سعر سهم (غازية بغداد) الذي وصل الى مئة دينار، وانحدر الى دينار ومئة وخمسين فلساً مؤشراً على مصداق ما نقول؟ وحين نستشهد بسهم (غازية بغداد) فلأن المستثمرين ووسطاء السوق والقائمين عليه يعرفون جيداً انه يكاد يكون السهم الأكثر تداولاً في السوق، ومع هذا السهم انحدرت اسهم الصناعات الخفيفة والهلال والاصباغ والدرجات، والمصارف بانواعها والزراعات بصحمتها والخدمات جميعها من دون ان تلقى أي اهتمام من أي طرف مسؤول داخل السوق أو خارجه.

ان الخسائر الكبيرة التي تكبدها قطاع المستثمرين في الاسهم خلال سنة واحدة يوازي مئات المليارات من الدنانير الى جانب اجهاض مباشر لمئات المشاريع الانتاجية بسبب تداعيات الخسائر المباشرة في مضاربات السوق، فيما عادت هذه الاضرار القاتلة بعمولات بررت لعشرات الوسطاء القائمين على إدارة السوق الايغال في لعبة المضاربة المدانة على حساب مصلحة البلد عموماً مما يحملنا على دق ناقوس الخطر لتنتبه كل الجهات المعنية بما يؤول اليه الوضع الاقتصادي المتفاقم لتضع حدا لهذا المسلسل ذي الآثار بالغة الخطورة.

معلومات في إنجاز مشاريع

الأعمار في بابل

بابل / مكتب الصدا

أكدت السيدة اميرة عبيد البكري نائبة رئيس مجلس محافظة بابل وجود تأخير في إنجاز الكثير من المشاريع والسبب هو بطء الدوائر المحالة إليها المشاريع وايضا اسباب فنية مثل وجود اخطاء في (التنادر) والكشوفات الخاصة بالمشاريع وعدم دراستها بصورة صحيحة مما ادى الى نتائج سلبية ظهرت على المشاريع التي نفذها مجلس المحافظة. ان مشاريع الماء فاشلة تماماً لانها خاضعة لآلية ليست جيدة. وأكدت السيدة البكري ان نسبة الانجاز في المشاريع الخدمية والصحية بلغت ٩٠٪ وأشارت الى ان عدم وجود مادة (الزفت) هو السبب الاول في توقف مشاريع التبليط وسنضطر الى شرائه من محافظة الناصرية من اجل استكمال برامج الاكساء

اليابان تشطب جزءاً من ديونها

على اليمين لعام ٢٠٠٦



التقارب الياباني اليميني

وقالت وكالة الأنباء اليمينية الرسمية "سباً" إن إجراء تخفيف عبء الديون من خلال شطبها يهدف إلى دعم جهود الحكومة اليمينية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.

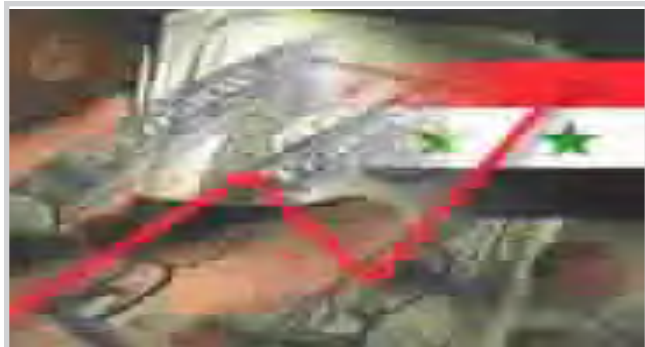
طوكيو / ا.ف.ب.ب: قررت اليابان شطب جزء من ديونها على اليمين المستحقة للعام الحالي وقدره ٧,٨ ملايين دولار. ويأتي القرار تماشياً مع القرار الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية الذي ناشد الدول المانحة اتخاذ اجراءات لتخفيف وطأة مديونية الدول التي تواجه صعوبات حقيقية في سداد ديونها. وكانت حكومة اليابان شطبت ديون اليمن المستحقة السداد في أعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

جامعة البصرة تشارك بالملتقى الثاني للشراء والتخزين في الإمارات

المشتريات واللوجستيات والمواد في المنظمات العربية الواقع والطموح... واضح. ان هدف الملتقى اللوجستيات وتصنيف عربي موحد للمخازن والمشتريات والتمنية التي أساسيات وضوابط اللوجستيات في مجال الخدمات فضلاً عن التعريف بالاتجاهات الحديثة في إدارة المواد واستخدام الأساليب وتطبيق الحاسب الآلي في مجال اللوجستيات.

المشتريات واللوجستيات والمواد في المنظمات العربية الواقع والطموح... واضح. ان هدف الملتقى اللوجستيات وتصنيف عربي موحد للمخازن والمشتريات والتمنية التي أساسيات وضوابط اللوجستيات في مجال الخدمات فضلاً عن التعريف بالاتجاهات الحديثة في إدارة المواد واستخدام الأساليب وتطبيق الحاسب الآلي في مجال اللوجستيات.

زيادة حجم الودائع بالمصارف السورية



رسم توضيحي لحجم الودائع في البنوك السورية

من لبنان. وقالت إن سبب عودة هذه الأموال يرجع بجانب ظروف الحرب وحتى تموز الماضي بنسبة تجاوزات ٢٥٪ في المصارف العامة و٣٠٪ لدى المصارف الخاصة. وأفادت صحيفة الثورة الرسمية امس الاول أن المصارف شهدت بالمقابل عودة للودائع السورية من مصارف الدول المجاورة، وخاصة الأردن ولبنان. وقدرت مصادر حجم الأموال التي عادت من لبنان منذ بداية العام الحالي بما يتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون دولار. وذهبت هذه المبالغ إلى المصارف الخاصة. كما أشارت الثورة إلى أن المصرف التجاري السوري يشهد شهرياً عودة عشرات الملايين من الدولارات مطلع عام ٢٠٠٧.

البحرين تتر إنشاء جسر بحري مع قطر

الضامة / ا.ف.ب.ب: صادق مجلس وزراء البحرين امس الاول على اتفاقية مع قطر تقضي بإنشاء جسر بحري يربط البلدين. ونقلت وكالة أنباء البحرين عن بيان لمجلس الوزراء أن المشروع يهدف إلى تعزيز العلاقات بين البلدين. وكان ولي عهد قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ونظيره البحريني الشيخ سلمان بن حمد الخليفة وقعا في

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد / الصدا

تم افتتاح المزاد اليومي الخامس والخمسين بعد السبعمئة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاثنين الموافق ٢٨/٨/٢٠٠٦ وكانت النتائج كالتالي:

١- الكمية المباعة نقداً الى المصارف وزبائنها (٣٣,٣٦٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٧٧=١٠١١) دينار/ دولار.

٢- الكمية المباعة لاجراء تحويلات الى خارج العراق (١٧,٢٩٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٧٧=٢) دينار واحد عمولة البنك واعضاء المبالغ المحولة من عمولة التحويل.

التفاصيل	العدد
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٦
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٤٧٧
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/دولار	—
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٥٠,٦٥٠,٠٠٠
المبلغ المشتري من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	—
مجموع عروض الشراء - دولار	٥٠,٦٥٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	—